

المصدر : عكاظ
التاريخ : 06-08-2005
العدد : 14224
الصفحات : 17
المسلسل : 69

خادم الحرمين الشريفين وضع اساس المرحلة الثانية

"الجبيل" مرشحة لتكون أكبر مدينة صناعية للبشر وكيمياءات بالعالم

توقع مختصون ان تشهد الاستثمارات الصناعية في المملكة نمواً كبيراً في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمي ولي عهده الامين الامير سلطان بن عبدالعزيز يحفظهما الله. وقالوا لـ "عكاظ" ان مشروعي الجبيل وينبع الصناعيتين اللذين وضع اساس المرحلة الثانية لهما الملك عبدالله ستستأثران بنصيب كبير من هذه الاستثمارات.

مجلة عبدالله (العماد)

فمن أبرز المشاريع الصناعية التي حظيت بالاهتمام وشهدت تطوراً كبيراً في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله مدينة الجبيل الصناعية، فمُنذ إنشائها عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) حققت نجاحاً باهراً واستمرت في التطوير حتى أصبحت مجمعاً صناعياً متكاملًا للبتروكيماويات على مستوى عالمي، كما ارتفع معدل نمو الصناعات الأساسية حتى أصبح من المتوقع -بحول الله- شغل جميع الأراضي الواقعة ضمن حدود المنطقة الصناعية الحالية بحلول عام ٢٠٠٧م. كما أنه من المتوقع أن يظل الطلب على الأراضي للصناعات الأساسية الجديدة مرتفعاً، لا سيما في ظل سياسة المملكة التي تولي أهمية خاصة لجذب الاستثمارات الرأسمالية الجديدة. وحرصاً على استمرارية تطوير القاعدة الاقتصادية بالمملكة، قامت الهيئة الملكية بدراسة عدد من الخيارات لتطوير مناطق جديدة للصناعات الأساسية في المملكة. وقد توصلت الدراسات إلى أن الموقع الذي يقع غرب المنطقة الصناعية الحالية مباشرة، الذي يطلق عليه المنطقة الغربية، هو أنسب المواقع لإنشاء منطقة صناعية جديدة وتعد المنطقة

الغربية أقرب المواقع لجميع المرافق الحالية، حتى أن بعض المنطقة. وتقع الأرض المتوافرة للتطوير، والتي تبلغ مساحتها ٨.٠٠٠ هكتار تقريباً، في حدود قطعة واحدة تغطي كامل المساحة تقريباً.

ويأتي افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مدينة الجبيل الصناعية (٢) خلال زيارته الأخيرة للمنطقة الشرقية استكمالاً للخطة الاستراتيجية التي وضعتها المملكة منذ عدة عقود لإنشاء أكبر مدينة صناعية للبتروكيماويات في العالم، خصوصاً أن الجبيل الصناعية الحالية استطاعت استقطاب الكثير من الصناعات البتروكيماوية في السنوات الماضية.

وقال الخبراء الاقتصاديون، إن اختيار الموقع الحالي يأتي امتداداً لمدينة الجبيل الصناعية الرئيسية، نظراً لوجود البنية التحتية لمدينة الجبيل، وبالتالي فلو اختيرت في مكان آخر سيكون هناك تكلفة إضافية لعمل البنية التحتية، فالجبيل «٢» ستوفر مسألة حيوية للمصانع جميعاً، حيث سترطب بعضها ببعض، مما ينعكس إيجابياً على مساعي المملكة لتحقيق التكامل الصناعي، بمعنى آخر فإن وجود الجبيل «٢» قريبة من الجبيل الصناعية سيحل في المعاسي

المبنولة لتحقيق التكامل الصناعي.

وأوضح د. بسام بوذي «خبير اقتصادي»، أن هناك عدة عوامل ساهمت في إقامة الجبيل «٢» واختيار موقعها الحالي، إذ يأتي في مقدمة تلك العوامل نفاذ الأراضي المخصصة المتاحة لإقامة الصناعات الأولية في مجال البتروكيماويات في الجبيل بالإضافة إلى ذلك فإن الطلبات المقدمة من الشركات لإقامة مشاريع جديدة للبتروكيماويات سارعت في اتخاذ القرار، لاسيما أن الأراضي المتاحة لإقامة المشاريع الجديدة غير

موجودة، وبالتالي فمن الضروري جداً توسيع مدينة الجبيل لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه المملكة والمتمثل في إنشاء أكبر مدينة صناعية للبتروكيماويات في العالم.

ورأى أن الجبيل «٢» ستوفر الأراضي المطلوبة للمشاريع الجديدة في الصناعات البتروكيماوية، بحيث تتوفر فيها البنية التحتية اللازمة في المرحلة القادمة، فالمعطيات الحالية توحى بكون هذه المنطقة نقطة جذب كبيرة.

وطالب بضرورة توفير عاملين أساسيين لاستقطاب

الاستثمارات في مجال البتروكيماويات، على المدى بعيد، وهما توفير الغاز اللقيم للمصانع، من أجل استقطاب الاستثمارات في الجبيل «٢». أما العامل الآخر فيتمثل في استقرار تطوير مناخ الاستثمار، حتى نستطيع استقطاب الاستثمارات السعودية والعالمية لمدينة الجبيل «٢»، ولعل من أهم أولويات تطوير المناخ الاستثماري، تأتي قضية العمالة والتأشيرات، حيث بدأت تبرز كإحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المصانع بشكل عام، إذ تعتبر أحد الأمور البارزة

ولمدة ثلاثة سنوات قادمة، ويبدو أن موضوع التأشيرات والسعودة قضية رئيسية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات. وأشار إلى أن المنطقة الشرقية تعد من أكبر المناطق بالمملكة الجاذبة للاستثمارات في المجالات الصناعية، حيث تستحوذ على أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية بالمملكة، وبالتالي فإن المنطقة تحتل المرتبة الأولى من حيث القدرة على استقطاب الاستثمارات الصناعية خصوصاً في مجال البتروكيماويات حيث تعتبر

توجد اكتشافات لحقوق جديدة تحتوي كميات كبيرة من الغاز، كما أن زيادة الإنتاج من النفط تستدعي إنتاج الغاز المصاحب، وقد سجلت السنة الحالية زيادة كبيرة من الغاز المصاحب بالمقارنة مع الإنتاج في العام الماضي، نظراً لارتفاع إنتاج المملكة من النفط لتلبية احتياجات السوق العالمي. بالإضافة لذلك فإن مصانع البتروكيماويات بإمكانها استخدام الغاز المسال وهو متوفر بكثرة في الأسواق إلا أن البتروكيماوية تفضل الغاز الطبيعي على استخدام الغاز المسال بسبب ارتفاع تكلفة الغاز المسال. وأضاف: أن قطر تعتبر أغنى من المملكة لوجود الغاز غير المصاحب لديها، حيث تنام على حقل كبير واحتياطي ضخم للغاية، بيد أن توفر الغاز لا يعني القدرة على استقطاب الاستثمارات، فالشركات كما تنظر لتوفر المادة، فإنها لا تغفل النظرة في مسألة التسعيرة، وبالتالي فإن التسعيرة في المملكة تعتبر أرخص. ورأى أن شركة أرامكو السعودية من خلال الاتفاقيات الأخيرة المبرمة مع الشركات العالمية للتغلب من الغاز في الربع الحالي، ستقود لاكتشاف كميات كبيرة من الغاز، كما أن أرامكو السعودية استطاعت اكتشاف حقول جديدة في جنوب الرياض، مما يجعل المملكة في موقع المناسف لقطر في السنوات القادمة، مما يعطي قدرة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في المرحلة القادمة، وبالتالي فإن مدينة الجبيل ٢، ستكون منطقة جذب للكثير من الصناعات البتروكيماوية في المستقبل.

الشرقية الأكبر والأكثر جاذبية على مستوى الخليج بسبب الميزة النسبية والميزة التنافسية التي حققتها خلال السنوات الماضية. فبالنسبة للميزة النسبية فإن وجود الغاز القريب من المنطقه وتكلفتها المنخفضة ووصوله للمصانع، عوامل مساعدة في الميزة النسبية، ومن ناحية الميزة التنافسية فإنها تتمثل في وجود الجبيل الصناعية التي استطاعت أن تحقق ميزة تنافسية من ناحية الأراضي المتاحة والخدمات المقدمة والتكامل الصناعي ووجود البنية التحتية والميناء الصناعي. وأكد د. عبدالله آل إبراهيم أستاذ المالية والاقتصاد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أن الجبيل ٢، هي امتداد لمدينة الجبيل الصناعية سيكون لها أثر على استقطاب التوسع في الصناعة البتروكيماوية وخصوصاً أن الموقع الصناعي تتوافر فيه العوامل الأساسية للتوسع الصناعي، وبالتالي فإن عدم وجود البنية التحتية يعني عدم اتاحة الفرصة للتوسع الصناعي. وأعتبر أن التوسع في المدن الصناعية يحمل في طياته الكثير من الآثار الإيجابية، إذ يتمثل في مجال الصناعات البتروكيماوية الأساسية أو المتوسطة أو النهائية. وحول مسألة نقص الغاز ومدى قدرة المملكة في التغلب على هذه المعضلة لاستقطاب الاستثمارات، قال: إن مشكلة نقص الغاز تتمحور في الغاز الأيثلين المستخدم كمواد خام للصناعة البتروكيماوية بيد أن شركة أرامكو السعودية لديها الكثير من الخطط للتوسع في معالجة الغاز الطبيعي، حيث